

دور الاقتصاد المعرفي في تطوير الصناعة المصرفية

دراسة حالة الجزائر

The role of the knowledge economy in the development of the banking industry
Algeria case study

لعلوي نوري¹

Laalaoui nouari¹

¹جامعة يحيى فارس بالمدينة (الجزائر)، laalaoui.nouari@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/09 تاريخ القبول: 2022/09/14 تاريخ النشر: 2023/01/01

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية، من خلال التطرق لمفهومه وخصائصه وتوظيفه في مجال الصناعة المصرفية، عن طريق الدفع الإلكتروني بوسائله وقنواته، مع التطرق لجهود الجزائر في هذا المجال.

وخلصت الدراسة إلى أن توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية أصبح أكثر من ضرورة، خاصة في ظل الظروف الصحية الاستثنائية التي يشهدها العالم، والتي تتطلب المزيد من التباعد الاجتماعي جراء انتشار جائحة كورونا، لأن التكنولوجيا تمكن من الحصول على الخدمات عن بعد.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد المعرفي، الصناعة المصرفية، التكنولوجيات الحديثة.

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of employing the knowledge economy in the banking industry, by addressing its concept, characteristics and employment in the banking industry, through electronic payment by its means and channels, while addressing Algeria's efforts in this field.

The study concluded that employing the knowledge economy in the banking industry has become more than a necessity, especially in light of the exceptional health conditions the world is witnessing, which require more social distancing as a result of the spread of the Corona pandemic, because technology enables access to services remotely.

Keywords: knowledge economy, banking industry, modern technologies.

المؤلف المرسل: لعلوي نوري، الإيميل: laalaoui.nouari@univ-medea.dz

1. مقدمة :

أصبحت المفاهيم في هذا العصر تدور حول محور واحد وهو المعرفة، حيث أصبحت المقياس للتفريق بين التقدم والتخلف، ومن هذه المفاهيم ما يسمى باقتصاد المعرفة، هذا الاقتصاد الجديد يتطور بسرعة وعلى نطاق واسع، أدى إلى إحداث طفرة غير مسبقة في الفكر الاقتصادي بشكل عام، ليس فقط لما أحدثه من تغييرات واضحة في طبيعة العمليات الاقتصادية، ولكن ما أنتجه من ابتكارات في أدوات وطرق الإنتاج وما تبع ذلك سواء في مجال الاقتصاد أو في الحياة بشكل عام.

لقد لعبت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي الذي ارتكز عليها في نجاحه، والذي أحدث تغييرات كبيرة في الواقع الاقتصادي بكل قطاعاته، على غرار القطاع المصرفي، حيث يحظى الاقتصاد المعرفي بأهمية خاصة في هذا القطاع، فالمنافسة الحادة والتطور السريع في حاجيات ورغبات الزبائن دفعته للعمل على رفع مستوى كفاءته وأدائه، وأصبح بإمكان القطاع المصرفي تبني المفاهيم الأساسية للاقتصاد المعرفي واستخدام الأدوات اللازمة للابتعاد عن الصيغ التقليدية في العمل المصرفي وإحداث تغيير أفضل في الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن.

1.1. الإشكالية:

الجزائر على غرار دول العالم، عملت على تحديث منظومتها المصرفية من خلال إعطاء أهمية كبيرة للاقتصاد المعرفي لتطوير الصناعة المصرفية، من هذا المنطلق، فإن جوهر إشكالية هذه الدراسة يتمثل في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي مظاهر الاقتصاد المعرفي في الصناعة المصرفية في الجزائر؟

2.1. الأسئلة الفرعية:

تفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد المعرفي؟
- كيف يتم توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية؟
- ماهي جهود الجزائر في إطار تحديث الصناعة المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة؟

3.1. الفرضيات:

- كإجابات أولية على هذه التساؤلات، يمكن تقديم الفرضيات التالية:
- الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد المبني على المعلوماتية وشبكة الأنترنت؛
 - يتم توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية من خلال وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المستخدمة من طرف المصارف؛
 - بذلت الجزائر العديد من الجهود لعصرنة منظومتها المصرفية من حيث المؤسسات المنشأة وأنظمة الدفع والوسائل الإلكترونية المستخدمة.

4.1. أهداف البحث:

- نهدف من وراء هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
- توضيح مفهوم الاقتصاد المعرفي؛
 - كيفية توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية؛
 - جهود الجزائر لتحديث منظومتها المصرفية في ظل اقتصاد المعرفة.

5.1. المنهج المتبع:

تم اعتماد المنهج الوصفي في المحورين الأول والثاني لتلاؤم ذلك مع طبيعة الموضوع، من خلال إبراز مفهوم الاقتصاد المعرفي وكيفية توظيفه في الصناعة المصرفية، في حين اعتمدنا في المحور الثالث المنهج التحليلي، من خلال تحليلنا للإحصائيات المتعلقة بوسائل وقنوات الدفع الإلكتروني المستخدمة في الجزائر، والتي تعكس جهودها لعصرنة منظومتها المصرفية.

6.1. هيكلة الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع، تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

- مفهوم الاقتصاد المعرفي وخصائصه؛
- توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية؛
- عصرنة الصناعة المصرفية في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة.

2. مفهوم الاقتصاد المعرفي وخصائصه

وردت العديد من الآراء التي تناولت مفهوم الاقتصاد المعرفي، منها من يرى بأنه الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها واستخدامها وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الاستفادة من خدمة معلوماتية ثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأسمال وتوظيف البحث العلمي (هاشم و ناديا الليثي، صفحة 14).

كما استخدمت تسميات كثيرة تدل على الاقتصاد المعرفي مثل اقتصاد المعلومات والاقتصاد الرقمي وغيرها، والواقع أن التداخل بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي لا يمكن فصله في ظل الاستخدام المتزايد للشبكات والاتصالات عن بعد ورقمنة المعلومات والمعرفة (ربحي، 2014، صفحة 112)، وقد استخدمت مفاهيم مختلفة للتعبير عن اقتصاد المعرفة منها (ربحي، 2014، صفحة 99):

- الاقتصاد المعرفي؛
- اقتصاد المعلومات؛
- الاقتصاد الإلكتروني؛
- رأس المال البشري؛
- الاقتصاد العقلي؛

- الفجوة المعرفية؛
- اقتصاد اللاملموسات؛
- الاقتصاد اللامحسوس؛
- اقتصاد انعدام الوزن؛
- الاقتصاد المبني على المعرفة؛
- الاقتصاد الافتراضي؛
- اقتصاد ما بعد الصناعي؛
- الفجوة الرقمية؛
- الاقتصاد الحاسوبي؛
- الاقتصاد الشبكي؛
- اقتصاد الأنترنت؛
- الاقتصاد اللامادي؛
- الاقتصاد الجديد.

1.2. تعريف اقتصاد المعرفة: يمكن تعريف اقتصاد المعرفة بأنه الاقتصاد الذي تمثل المعرفة الجزء الأكبر من قيمته المضافة، مما يجعلها المكون الأساسي في العملية الإنتاجية حسب مفهوم التسويق، ويزداد النمو بزيادة عنصر المعرفة المرتبطة بالاتصال وتقنية المعلومات، فالاقتصاد المعرفة يشكل نمطا متطورا من الاقتصاد يعتمد على المعلوماتية وشبكة الأنترنت في مختلف مجالاته مع مواكبة التطور المستمر في الإبداع والابتكار والمعرفة(فراس، 2020، صفحة 475).

ولعللر البنك الدولل اقللصل المعرفة بأنة: الاقللصل الذي للل بمولبه الللل الللل الللل الللل والأكثر فاعللة للمعرفة، من أجل الللل الللل الاقللصللة والالللللة والاللل الللل إلى اسللللل المكارف الأالللة(بن منلور، 2018، صللل 130).

وعرفه برنامل الأمم اللللل للللل بأنة: نشر المعرفة وإنلللها ولوللللها بكفالة فل لللل للالل نشالل المللل الاقللصلل والمللل المذل والللللة والللل اللللل، وصولا لللللة الللل الإنسانية بإللرل، أي إقامة الللل الإنسانية، وللللل الأمر بناء اللللر الللللة الممللة والللللل للالللل لللللل اللللل(دهلمل و برولش، 2016، صللل 159).

2.2. للللل الاقللصل المعرفة: هناك علة للللل رئلللة للاقللصل المعرفة أهمها (فراس، 2020، صللل 475):

- **الابتكار والللل العلمل:** من اللللرل للمؤلسلل الاقللصللة اللل للللل على الاقللصل المعرفة العمل من الللل نظام فعال للللرل بروللل للللل مع المؤلسلل الأكادللملة والمللللل الأللرل اللل لللللل مواكبة واستلعلل الللل المعرفة المللللة لللللة للالللللل الملللة للللل؛
- **الللل الملللر أساسل فل الزلادة الإنتاجللة واللللر على الللللل الاقللصلل:** من وابل اللللل اللللل اللللل الأللل العاملة الماهلر الللللر على الإلللل ضمن لللل ولمان ملالل لاللر على دملل للللل المللللل المللللة باللللللل سوق العمل، كما للللل على الللللل لإنشاء للل لمللل أدولل إلالر الاقللصل المعرفة، من الللل إللل للللل المللللل اللللللة والاللللل ضمن البرامل والمناهل الللللملة؛

- البنية التحتية التي تبني على تقنية المعلومات والاتصال: حيث توفر تكنولوجيا المعلومات الاحتياجات المحلية من خلال نشر وتجهيز المعرفة والمعلومات وتكييفها مع تلك الاحتياجات؛

- وجود بيئة اقتصادية قوية توفر حوافز تدعم آليات الاقتصاد الجديد: من متطلبات اقتصاد المعرفة وجود أطر سياسية وقانونية تهدف إلى زيادة النمو الإنتاجي وتهدف هذه السياسات إلى جعل تقنية المعلومات والاتصالات أكثر يسرا وسهولة، وتكون متاحة عند الحاجة، بالإضافة إلى الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر إتاحة ويسرا العمل على توفير تخفيضات جمركية على المنتجات التكنولوجية مما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القدرة التنافسية.

3.2. دوافع التوجه نحو اقتصاد المعرفة: أصبح التوجه نحو اقتصاد المعرفة حتمية يجب الانتقال إليها خاصة وأن كل الظروف مواتية لذلك، بالإضافة إلى توفر عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى التوجه نحو الاقتصاد المعرفي أبرزها (بشير، 2012، صفحة 40):

- تنامي دور المعرفة كعنصر هام لمصادر الثروة ومولد رئيسي للقيم المضافة؛
- ثورة المعلومات والمعرفة حيث زاد اعتمادها في الإنتاج؛
- عولمة الأسواق والمنتجات وتلاشي الحدود بين البلدان؛
- انتشار الشبكات جعل العالم بمثابة قرية واحدة؛
- ظهور مفهوم رأس المال الفكري المبني على التعلم وتوليد المعرفة؛

- التغير التكنولوجي السريع وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات جعل الأوفر اقتصاديا إجراء تكامل بين العمليات المتباعدة جغرافيا ونقل المنتجات والمكونات عبر أرجاء العالم بحثا عن الكفاءة؛

- المنافسة المتزايدة أجبرت المنظمات على اكتشاف طرق جديدة لزيادة كفاءتها بما في ذلك استخدام أسواق جديدة وتغيير أماكن أنشطة إنتاجية معينة لتقليل التكاليف.

4.2. مؤشرات الاقتصاد المعرفي: يشتمل اقتصاد المعرفة على عدة مؤشرات مهمة وضرورية يمكن من خلالها معرفة إمكانية انتقال الدول لهذا الاقتصاد الجديد، ويمكن تصنيف هذه المؤشرات إلى ثلاث فئات هي (بشير، 2012، صفحة 43):

- مؤشرات العلم والتكنولوجيا: وتحتوي البيانات المتعلقة بالأبحاث والتطوير وإحصائيات براءات الاختراع والمنشورات العلمية وميزان المدفوعات التكنولوجي؛

- المؤشرات المتعلقة بالموارد البشرية: وتتمثل في التعليم والتدريب ومخزون رأس المال البشري؛

- مؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3. توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية

تشهد الاقتصاديات المعاصرة، التي باتت تعرف بالاقتصاديات المعلوماتية والرقمية، تطورات تكنولوجية مستمرة وذات آثار وانعكاسات ملحوظة على أداء القطاع المصرفي، وذلك كنتيجة منطقية لثورة تكنولوجيا المعلومات التي مكنت المصارف من إيصال خدماتها إلى زبائنها عبر أجهزة متطورة، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة التي مكنت الفرد من إنجاز الكثير من العمليات المصرفية التي يحتاجها عن طريق حسابه لدى المصرف.

1.3. وسائل الدفع الحديثة

بعد أن سادت ظاهرة المعلوماتية بدأ التعامل على أساسها نظرا لمزاياها، سواء من ناحية السرعة أو التكلفة، خاصة فيما يتعلق بعملية الدفع والتحويل التي أصبحت أسهل في ظل البيئة الإلكترونية، مما أوجد نظام الدفع الإلكتروني الذي تمثل في تحويل الأموال إلكترونيا.

1.1.3. مفهوم الدفع الإلكتروني

يعني الدفع الإلكتروني استخدام أجهزة الحواسيب أو شبكة الأنترنت، كما تستخدم كذلك تقنيات الكمبيوتر أو الاتصالات الحديثة كوسائل جوهرية في تنفيذ عمليات الدفع (سفر، 2008، صفحة 20).

كما يعرف على أنه: "عملية تسوية المعاملات إلكترونيا عبر أجهزة الحاسوب، أو بواسطة الناقل الإلكتروني وهي الوسائل والأجهزة التقنية الخاصة التي تستخدم كأدوات لإجراء المدفوعات النقدية بين الأطراف المتعاملين بها" (قروي، 2018، صفحة 74).

أما وسائل الدفع الإلكتروني فيقصد بها مجموعة من الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات المصرفية، النقود الإلكترونية والشيكات الإلكترونية، وتتضمن أربعة أطراف هي: الدافع، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع وأخيرا شبكة البطاقات (مقدم، 2018، صفحة 177).

2.1.3. أنواع وسائل الدفع الإلكتروني

تتمثل وسائل الدفع الإلكترونية التي تقدمها المصارف والأكثر استعمالا وانتشارا في الوقت الحالي في البطاقات المصرفية والنقود الإلكترونية والشيك الإلكتروني.

أ. **البطاقات المصرفية:** تمثل إحدى وسائل الدفع الإلكترونية التي انتشرت على مستوى العالم انتشارا واسعا، وأطلق عليها عدة أسماء، فقد سميت بطاقات الائتمان وبطاقات الاعتماد وبطاقات الدفع البلاستيكية وبطاقات الدفع الإلكترونية وبطاقات الإقراض وبطاقات الوفاء والنقود البلاستيكية، وكان الأكثر شيوعا من هذه التسميات هو بطاقات

الائتمان (قروي، 2018، صفحة 75)، ويمكن إعطاء عدة تقسيمات للبطاقات، فهي تقسم من حيث الائتمان التي يتولد عنها إلى بطاقة اعتماد دائنة (بطاقة وفاء) وبطاقة اعتماد مدينة (بطاقة سحب) وبطاقة مضمونة وبطاقة مسبقة الدفع وتقسم البطاقة المدينة إلى بطاقة اعتماد عادية وبطاقة اعتماد قرضية، كما تقسم وفق أطرافها إلى بطاقة ثلاثية الأطراف وبطاقة ثنائية الطرف، كما يمكن أن تقسم بحسب انتشارها أو نطاق استعمالها إلى بطاقة اعتماد داخلية وبطاقة اعتماد عالمية، وتقسم بالاستناد إلى المزايا التي تقدمها إلى بطاقات عالية المزايا وبطاقات متوسطة المزايا وبطاقات عادية، وهناك أنواع أخرى تنفرع من منظومات البطاقات تتعلق بالغرض من إصدارها (العلي، 2005، الصفحات 52-53).

ب. **النقود الإلكترونية:** يشمل مصطلح النقود الإلكترونية مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد الأشخاص ببدايل لطرق الدفع التقليدية، وقد تنوعت وتطورت بشكل متلاحق (خليل، 2014، صفحة 88)، استُخدم مصطلح النقود الإلكترونية في البداية أحياناً للإشارة إلى أنظمة تحويل الأموال إلكترونياً، وفي النصف الثاني من التسعينيات اكتسب دلالة أكثر تحديداً وكان مقصوراً على الوسائل الجديدة للدفع الإلكتروني (Piffaretti, 2000, p. 32).

ووفقاً لتقرير بنك التسويات الدولية الصادر في أكتوبر 1996، تتمثل النقود الإلكترونية في شكل وحدات ذات قيمة نقدية مقدرة ومخزنة إلكترونياً يمتلكها حائزها بغرض تسوية معاملاته (خليل، 2014، صفحة 88).

وعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماع الفرنسي سنة 1982، بأنها مجموعة من التقنيات المعلوماتية الممغنطة إلكترونياً والتي تسمح بتبادل الأموال دون الحاجة لتحرير أوراق والتي تتضمن علاقة ثلاثية بين المصدر والمستفيد والحائز (خليل، 2017، صفحة 66).

كما تعرف بأنها: مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات الورقية (سفر، 2008، صفحة 20)، وعُرفت أيضاً بأنها دين مسجل على ذاكرة معالج دقيق أو ذاكرة حاسوب دقيق يدعم العملة، لذلك تتطور

وتتعايش جنباً إلى جنب مع العملات الورقية التقليدية (David & Sébastien, 2003, p. 91).

ج. الشيكات الإلكترونية: يعتبر الشيك الإلكتروني المكافئ الإلكتروني للشيكات الورقية التقليدية، وهو عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك، ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل على الأنترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونياً إلى مستلم الشيك ليكون دليلاً على أنه قد قام صرفه فعلاً، ويمكن لمستلمه أن يتأكد أنه قد تم فعلاً تحويل المبلغ لحسابه (عباسة، 2016، صفحة 349).

الشيك الإلكتروني هو ببساطة المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي، المستهلك لديه دفتر شيكات يمكنه عرضه وتعبئته، يتعلق الاختلاف الوحيد بالتوقيع اليدوي الذي يتم استبداله بالتوقيع الإلكتروني، لذلك يمكن القول بأن آلية الدفع هذه أكثر أماناً من نظيرتها الورقية، إذا اعتبرنا التوقيع الإلكتروني أكثر موثوقية من التوقيع التقليدي (Madadi, 2012, p. 32).

3.1.3. قنوات توزيع الخدمات المصرفية

اتسعت قنوات توزيع الخدمات المصرفية بشكل كبير حيث أصبحت تقدم إلكترونياً في ظل التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع، من خلال الصراف الآلي والهاتف والأنترنت. أ. الصراف الآلي: هو عبارة عن جهاز صغير يوجد في الغالب في الواجهات الأمامية لمبنى المصرف أو في الأماكن المحتمل أن يقصدها الزبائن، كالأندية والجامعات والمراكز التجارية، وغيرها من الأماكن والمناطق التي يراها المصرف ملائمة (مدينة و محمود، 2001، صفحة 287)، وتتمثل أنواعه في:

- الموزع الآلي للأوراق النقدية "DAB": حيث يسمح بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب؛

- الشباك الأوتوماتيكي للمصرف "GAB": يسمح بالقيام بالعديد من العمليات كالسحب والتحويلات وطلب دفتر الشيكات (قروي، 2018، صفحة 63)؛

- **نهائي نقطة البيع "TPE":** جهاز يوضع في المحلات يسمح للزبون بتسوية عملياته التجارية بالبطاقة.

ب.الهاتف الثابت والهاتف النقال: أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي، حيث تتيح للزبائن الاستفسار عن حساباتهم، كما تمكنهم من سحب بعض المبالغ من هذه الحسابات وتحويلها لبعض الالتزامات كالفواتير، وفي ظل ظهور الهاتف النقال وسهولة استعماله وانتشاره دفع الكثير من المصارف إلى استخدامه في التواصل مع زبائنهم وتقديم خدماتها لهم عن طريقه.

ج.الأنترنت: مع اتساع شبكة الأنترنت والزيادة اليومية لمستخدميها، أصبح ينظر إليها كقناة توزيع مصرفية قائمة بذاتها لتقديم الخدمات على مدار 24 ساعة، وفي أي نقطة في العالم، لما توفره من جهد وتخفيض للتكاليف، وهذا ما جعل المصارف تعتمد عليها في تقديم خدماتها لزبائنهم.

4.عصرنة الصناعة المصرفية في الجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لاقتصاد المعرفة كنموذج اقتصادي جديد يساعد على مواكبة التطورات العالمية خاصة في المجال المصرفي، حيث يظهر ذلك جليا من خلال تبني عدة مشاريع لتطوير وعصرنة الخدمات المصرفية، بغية ابتكار خدمات جديدة ذات جودة تتسم بالسرعة والأمان، وتتماشى مع رغبات الزبائن ومتطلبات التوجه الاقتصادي الجديد، على غرار إنشاء هيئات تنظم الدفع الإلكتروني وتبني أنظمة إلكترونية تسير ذلك والتعامل بوسائل وقنوات إلكترونية.

1.4.إنشاء هيئات تنظم الدفع الإلكتروني

قامت الجزائر بإنشاء عدة شركات وهيئات من شأنها المساهمة في تطوير وعصرنة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف مصارفها، بغية تلبية حاجيات المستهلكين في أحسن الظروف، وهي كالاتي(زوبير و بوكحيل، 2017، الصفحات 587-588):

1.1.4. شركة النقد الآلي والعلاقة التلقائية بين البنوك "SATIM": تأسست سنة

1995 من خلال تجمع مصرفي يضم المصارف العمومية وعدة مصارف خاصة،

إضافة إلى بريد الجزائر، وتتمثل مهامها في تحديث التقنيات المصرفية وتطوير تسيير النقد ما بين المصارف وعصرنة طرق الدفع، أما الأعمال التي تضطلع بها فهي إدماج الموزعات الآلية في المصارف التي تشرف عليها وصناعة البطاقات المصرفية.

2.1.4. مركز المعالجة النقدية ما بين المصارف: تشرف شركة "SATIM" على مركز المعالجة النقدية ما بين المصارف الذي يتولى ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة.

3.1.4. شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية: تعتبر هذه الشركة أول تجربة للجزائر في مجال تقديم خدمات مصرفية على الخط، حيث نشأت سنة 2004، تخصصت في مجال الخدمات المتعلقة بالمصارف عن بعد وتأمين تبادل البيانات المالية للعديد من المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر، من أجل عصرنة وتطوير القطاع المصرفي، ومن بين الخدمات التي تقدمها هذه الشركة تبسيط وتأمين المعاملات الإلكترونية.

4.1.4. تجمع النقد الآلي: يعتبر وضع نظام دفع إلكتروني فعال من أولويات السلطات العمومية الجزائرية، وهو جزء من أدوات عصرنة النظام المصرفي، جاء إنشاء تجمع النقد الآلي في جوان 2014، ليدعم هذا النهج الاستراتيجي لتحديد مهام وصلاحيات مجموع فاعلي هذا النظام، كما أنه مكلف بضمان العلاقة ما بين المصارف لمنظومة النقد وتوافقيته مع الشبكات النقدية المحلية أو الدولية (تجمع النقد الآلي، بلا تاريخ).

يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضوا منخرطا منهم 18 مصرفا وبريد الجزائر، يساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري (تجمع النقد الآلي، بلا تاريخ).

يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية (تجمع النقد الآلي، بلا تاريخ):

- إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي؛

- تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية؛
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه؛
- المصادقة؛
- تسيير الأمن.

2.4. تبني أنظمة الدفع الإلكتروني

عكف بنك الجزائر على تبني نظامين للدفع، تمثلا في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الإلكترونية، والتخلي عن المقاصة اليدوية، دخلا حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2006، فالتطورات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري، كان لابد أن يقابلها تطور في أنظمة الدفع، باعتبارها من أهم القنوات التي يتم عبرها تحويل الأموال وإجراء التسويات.

1.2.4. نظام التسوية الإجمالية الفورية: يعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، الذي وضعه بنك الجزائر، والمسّمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية "Algeria Real Time Settlements" أرتس "ARTS" نظاما للتسوية بين المصارف لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام (بنك الجزائر، 2006).

2.2.4. نظام المقاصة الإلكترونية: يُنجز بنك الجزائر نظام المقاصة الإلكترونية الذي يُدعى نظام الجزائر للمقاصة المسافية ما بين البنوك أتكّي "ATCI" - "Algérie Télé-Compensation Inter-bancaire"، ويتعلق الأمر بنظام ما بين البنوك للمقاصة الإلكترونية للصكوك والسندات والتحويلات والاقطاعات الأتوماتيكية، السحب والدفع باستعمال البطاقة المصرفية، لا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تَقَلّ قيمتها الإسمية عن مليون دينار، يجب أن تُنفَّذ أوامر التحويل التي تفوق أو تساوي قيمتها الإسمية هذا المبلغ ضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، يَفَوِّض بنك الجزائر مهمة تسيير نظام أتكّي "ATCI" لمركز المقاصة المسبقة المصرفية، وهي شركة أسهم وفرع تابع لبنك الجزائر (بنك الجزائر، 2006).

3.4. التعامل بوسائل وقنوات الدفع الإلكتروني

عرف المنظومة المصرفية الجزائرية، في ظل تبني اقتصاد المعرفة، التعامل بالعديد من وسائل وقنوات الدفع الإلكتروني، خاصة منذ سنة 2016، بداية تبني الدفع الإلكتروني في الجزائر، على غرار أجهزة الصراف الآلي واستخدام شبكة الأنترنت ونهائيات الدفع الإلكتروني، فقد "أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني مع 11 مصرفا و9 مؤسسات توفر هذه الخدمة لزيائنها يوم 04 أكتوبر 2016" (وزارة التجارة وترقية الصادرات، 2016).

1.3.4. التعامل بالصرافات الآلية: عرف عدد الصرافات الآلية في الجزائر تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، وهو ما توضحه الإحصائيات المتوفرة على موقع هيئة تجمع النقد الآلي، والتي نوضحها في الجدول التالي رقم (01):

الجدول 1: عدد الصرافات الآلية في الجزائر خلال الفترة (2016 - 2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	1370	1443	1441	1621	3030	3053

المصدر: تجمع النقد الآلي، نشاط السحب على جهاز الصراف الآلي، متوفرة على

الرابط: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/>، تاريخ الاطلاع:

2022/05/08.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد الصرافات الآلية من سنة لأخرى، مما يعكس الجهود المبذولة من طرف الجزائر، في إطار تحسين وتطوير الخدمات المقدمة من طرف منظومتها المصرفية، بنشر هذه النقاط التي تعمل على تحقيق رضا الزبائن من خلال إتاحة الخدمات على مدار اليوم، باعتبار هذه الأجهزة تعمل 24 على 24 ساعة.

2.3.4. استخدام شبكة الأنترنت: عرف استخدام شبكة الأنترنت هو الآخر تطورا ملحوظا في المنظومة المصرفية، من خلال عدد المعاملات التي تتم عبرها، والتي نلخصها في الجدول التالي رقم (02) كما يلي:

الجدول 2: عدد المعاملات عبر الأنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016 - 2021)

السنة	العدد الإجمالي للمعاملات عبر الأنترنت
2016	7 366
2017	107 844
2018	176 982
2019	202 480
2020	4 593 960
2021	7 821 346

المصدر: تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على الأنترنت، متوفرة على الرابط:

<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/08.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المعاملات من سنة لأخرى وهو ما يعكس استخدام الأنترنت في المنظومة المصرفية، لتسهيل طريقة تقديم الخدمات للزبائن بتوفير عناء التنقل وإمكانية الحصول على الخدمات المرغوب فيها من مكان التواجد سواء المكتب أو المنزل.

3.3.4. نشر أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني: تبذل المصارف والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر جهودا لنشر نهائيات الدفع الإلكتروني لدى نقاط تقديم الخدمات على غرار المتاجر لتسهيل تسديد ثمن المشتريات دون عناء التنقل إلى الفروع المصرفية أو المكاتب البريدية، وهذا عن طريق هذه الأجهزة باستخدام البطاقات المصرفية، وما يعكس هذه الجهود المبذولة هو الإحصائيات المتوفرة عن عدد هذه الأجهزة والمتزايد من سنة لأخرى، والتي يوضحها الجدول التالي رقم (03) كما يلي:

الجدول 3: عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة (2016 - 2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد	5049	11985	15397	23762	33945	37561

المصدر: تجمع النقد الآلي، نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني، متوفرة على

الرابط: <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/>، تاريخ

الاطلاع: 2022/05/08.

نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد نهائيات الدفع الإلكتروني من سنة لأخرى، مما يبرر جهود الجزائر في التوجه نحو تعميم الدفع الإلكتروني، من خلال العمل على نشر هذه الأجهزة، وتقريبها من المواطن، والذي يعكس بدوره توظيف الاقتصاد المعرفي في المنظومة المصرفية.

5. خاتمة:

في ظل الاقتصاد المعرفي، ونتيجة للتطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، برزت تحولات جذرية في أعمال المصارف أسفرت عن مدى أهمية توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية، من خلال استخدام ووسائل وقنوات إلكترونية لتسهيل تقديم الخدمات عبر هذه الوسائط، والتي تساهم في تحسين جودة الخدمات من حيث السرعة في تنفيذها وتوفير الجهد والوقت.

1.5. النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- فرض التوجه نحو الاقتصاد المعرفي العديد من التغيرات التي مست القطاع المصرفي من خلال التوجه نحو رقمنة أنشطته باعتماده الصيرفة الإلكترونية التي أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة؛
- ساهمت التطورات التكنولوجية وظهور شبكة الأنترنت في عصرنة وتحديث الخدمات المصرفية، حيث أصبح بالإمكان الحصول عليها في أي وقت وفي أي مكان؛
- ساهم الاقتصاد المعرفي في الرفع من أداء المصارف من خلال جذب الزبائن والرفع من القدرة التنافسية ومواكبة التحديات المصرفية؛
- رغم أهمية توظيف الاقتصاد المعرفي في مجال الصناعة المصرفية إلا أن أهميته تزداد أكثر أثناء الأزمات، على غرار الظروف الصحية الاستثنائية التي يشهدها

العالم والجزائر خاصة والتي تتطلب المزيد من التباعد الاجتماعي جراء انتشار جائحة كورونا.

2.5. التوصيات:

كما خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

- ضرورة تدريب وتكوين موظفي المصارف باستمرار للارتقاء بمهاراتهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال نظرا لتمييزها بالتطور السريع والدائم؛
- العمل على توفير الأمن المعلوماتي وضمان السرية التامة مما يساهم في جذب الزبائن لاستخدام التكنولوجيات الحديثة؛
- ضرورة قيام المصارف بحملات تحسيسية وتوعية للتعريف بالتكنولوجيات الحديثة ووضع برامج تساهم في تعريف العملاء بالخدمات المعروضة حديثا، حيث تصبح سهلة ومفهومة لديهم؛
- تشجيع وتعميم استخدام الهاتف النقال في المجال المصرفي، خاصة وأنه أصبح في المتناول، من خلال التطبيقات التي تسهل التعامل مع المصارف من أي مكان دون الحاجة إلى التنقل إلى مقراتها، وهذا ما نحن في أمس الحاجة إليه، خاصة في ظل الظروف الصحية جراء انتشار جائحة كورونا، مما يتطلب ضرورة التباعد الاجتماعي قدر الإمكان، وبالتالي تظهر أكثر أهمية الاقتصاد المعرفي في المجال المصرفي، وبالأخص هذه الأجهزة التي من خصائصها سهولة الحمولة وإمكانية مرافقة مستخدميها في أي مكان.

5. قائمة المراجع:

• باللغة العربية:

أحمد سفر. (2008). أنظمة الدفع الإلكترونية. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
الشمري هاشم، و ناديا الليثي. (بلا تاريخ). الاقتصاد المعرفي. عمان، الأردن: صفاء للطباعة النشر والتوزيع.

إلهام بن منصور. (فيفري، 2018). دور اقتصاد المعرفة في الارتقاء بالاقتصاد الجزائري. مجلة المؤشر العالمي، 02(01)، صفحة 130.

أنس العلي. (2005). النظام القانوني لبطاقات الاعتماد. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
بنك الجزائر. (2006). النظام رقم 05 - 04 يتضمن نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (02)، 29. تاريخ الاسترداد 07 ماي، 2022

بنك الجزائر. (2006). النظام رقم 05-06، المؤرخ في 15 ديسمبر 2005، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (23)، 24. تاريخ الاسترداد 07 ماي، 2022

تجمع النقد الآلي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 ماي، 2022، من تقديم تجمع النقد الآلي:
<https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous>

جابر دهيمي ، و زين الدين بروش. (2016). تحليل جاهزية الاقتصاد الوطني الجزائري نحو تبني الاقتصاد المعرفي. مجلة نور للدراسات الاقتصادية (02)، صفحة 159.

خليل. (2014). خليل عبد القادر (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
خليل. (2017). الاقتصاد البنكي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

سمية عبابسة. (ديسمبر، 2016). وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية. مجلة العلوم الإنسانية (06)، صفحة 349.

عامر بشير. (2012). دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك: دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 40. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

عبد الجليل مقدم. (2018). واقع ورهانات تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على أداء البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بشار. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 05(02)، صفحة 177.

عبد الرحمان قروي. (2018). الصيرفة الإلكترونية كآلية لتعزيز أداء المصارف الجزائرية: دراسة ميدانية على مستوى الوكالات المصرفية العمومية بقالمة. أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، 74. عنابة، الجزائر: جامعة عنابة.

عثمان يوسف ردينة، و جاسم محمد محمود. (2001). التسويق المصرفي مدخل استراتيجي كمي تحليلي. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

عزت الكساسة فراس. (فيفري، 2020). دور اقتصاد المعرفة في تحسين جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية في القطاع المصرفي السعودي: دراسة حالة مصارف سعودية مختارة. المجلة العربية للنشر العلمي(16)، صفحة 475.

عياش زوبير، و نسيم بوكحيل. (جوان، 2017). تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة: حالة الجزائر. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات(05)، الصفحات 587-588.

مصطفى عليان ربحي. (2014). اقتصاد المعرفة (الإصدار الطبعة الثانية). عمان، الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر وابتوزيع.

مصطفى عليان ربحي. (2014). اقتصاد المعرفة. عمان، الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (04 أكتوبر، 2016). الإطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني. تاريخ

الاسترداد 08 ماي، 2022، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:

<https://www.commerce.gov.dz/ar/actualites/lancement-officiel-du-e-paiement-en-algerie>.

• باللغة الأجنبية

David, B., & Sébastien, S. (2003). La monnaie électronique : Principes, fonctionnement et organisation. *revue du finance électronique*, 04(01), p. 91.

Madadi, A. (2012, Mai). Le paiement électronique (expérience québécoise et française). *Revue nouvelle économie*(03), p. 32.

Nadia Piffaretti.) juillet, 2000). Monnaie électronique, Monnaie et intermédiation Bancaire. thèse présentée pour l'obtention du grade docteur en sciences économiques et sociales .suisse ,université de fribourg ,suisse.p32.